

نظام استبدال الفرامة

بالحبس

٥١٣٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم ٤ -

التاريخ ١٤٠١ جماد أول سنة ١٤٢٨ هـ

بسمون الملك تعالى

نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة الخامسة عشر من نظام مجلس الوزراء

وتناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٨ وتاريخ ١٤٠١/١/١٢ هـ

وتناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء

ومضيا بما عرضت

أولا - اصادق على النظام المرافق لهذا الخاص باستبدال الوزارة بالمعهد

بإصداره

ثانيا - على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا النظام من تاريخ نشره

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الرقم
الفرع
التابع



ساعة لمجلس الوزراء

((قرار رقم ٤٤٨٨ وتاريخ ١٤/١٢/١٤٢٨))

١- مجلس الوزراء بعد اطلاعه على خطاب ديوان الرقعة رقم ١٧١٤٥ وتاريخ ١٢٧٩/٨/٢١ المتضمن أن أمير المنطقة الشرقية رفع في برقيته رقم ٤٤٢ قسي ١٢٧٩/٨/١٥ بأن الدعوة عبد الله بن سالم أبو السعود كان قد مكّم عليه بالسجن لمدة سنتين ونصف ودفع غرامة مالية قدرها خمسة آلاف ريال وذلك لثبوت تعاطيه ببيع المخدرات بموجب قرار شرعي ويستتبع حكومته ٢٩/٨/٢٢ غير أنه عاجز عن دفع الغرامة بمراجعة النظام تبين أنه لم يستقل في مادة توضيح ما ينبغي أن يتبع في حالة عجز شخص عن الغرامة ولذلك فإن النظام السامي يتطلب وضع لائحة للسير لديها في مثل هذه الحالة .

- ٢- مجلس الوزراء بعد اطلاعه على قرار لجنة الأنظمة الشغل في الموضوع برقم ٣٢ وتاريخ ١٢/١٢/١٤٢٨ بتسوية باقي -
ولا - المواظفة على مشروع نظام استبدال الغرامة بالسحب بالصيغة الدونة في الأوراق المرافقة لهذا .
٣- وقد نظم المجلس صورة رسوم ملكي للتعميد على مشروع النظام المذكور .

بإلزامكم

رئيس مجلس الوزراء



لجنة مجلس الوزراء

الرقم :
التاريخ :
التواضع :

نظام استبدال الغرامة بالحبس

مادة الأولى - لا يجوز في تنفيذ الأحكام أن يستبدل الحبس بالغرامة ، ويجوز أن تستبدل الغرامة بالحبس بالشروط والقيود التي يبينها هذا النظام .

يحبس المدين الذي يعرض عن الغرامة بالحبس المتمضي في أحكام هذا النظام ، ومجلس الوزراء إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك أن يستبدل التشغيل بالغرامة على أن يصدر قرار ينظم به أحوال هذا الاستبدال وشروطه وأحكامه .

مادة الثانية - يصدر قرار استبدال الغرامة بالحبس المتمضي من وزير الداخلية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك بشرط أن يثبت شرطاً إصرار المحكوم عليه بالغرامة .

يمكن استبدال الغرامة بالحبس بواقع عشرة ريالاً لليوم الواحد من أيام الحبس المحكوم به على ألا تزيد مدة الحبس في مجموعها على سنة واحدة بالنسبة للغرامة الواحدة يسقط بعدها التزام المحكوم عليه بدفع أي مبلغ شلت من تلك الغرامة .

وإذا دفع المحكوم عليه المدينون حبساً تعويضاً مبلغ الغرامة بعد حسم ما يحد في الأيام التي قضاه في الحبس وجب إطلاق سراحه .

مادة الثالثة - إذا أصدر الحاكم الشرعي حكماً بالغرامة والحبس يقتضي سلطة التعزير فإن حق إصدار قرار استبدال الغرامة بالحبس المتمضي يكون لرئاسة مجلس الوزراء في حدود الأسس التي يبينها أحكام هذا النظام .

أما إذا صدر حكم الحاكم الشرعي يقتضي سلطة التعزير بالغرامة فلا يمكن استبدالها - - - - - بالحبس بقرار من وزير الداخلية .

مادة الرابعة - إذا تعددت الغرامات المحكوم بها على الشخص في مدة سنة واحدة فيمكن استبدال أكبرها مبلغاً فقط ، طبقاً لأحكام هذا النظام ويلزم المحكوم عليه بدفع بقية الغرامات ، على أنه إذا كانت أكبرها تقل عن المبلغ الذي يوفيه الحبس المتمضي لمدة سنة يجوز أن تجمع إليها غرامة أو أكثر من تلك الغرامات حتى يبلغ الحبس المتمضي سنة واحدة وكل غرامة دخلت عليها أو بعضها في مدة الحبس المتمضي تسقط عن المحكوم عليه ما بقي الغرامات فيلزم بدفعها .